

واقع الرقابة الشرعية في دولة الكويت

ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المدققين الشرعيين الثاني

مقدمة من :

عبدالله محمد الهزيم

واقع الرقابة الشرعية في الكويت

مقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله رب العالمين، أحمده على نعمته أن وفقني إلى الاشتغال بفقهِ دينه "فمن يرد الله به خيراً يفقه في الدين"، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الصادق الأمين، ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،،،،

لقد تقدمت المؤسسات والمصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً وحققَت نجاحاً ملموساً يعكس رغبة الناس في تحري الرزق الحلال ، حتى غدت بعض المؤسسات التقليدية تهتم بهذه الشريحة من العملاء فأنشأت نوافذ إسلامية والبعض الآخر تحول كلياً إلى النظام الإسلامي وهذا ما يشهد به الواقع ، والذي ساعد على استقطاب العملاء إلى المؤسسات والمصارف الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها مما عمق ثقة العملاء في هذه المؤسسات والمصارف ، وللحفاظ على هذه الثقة والسمعة لا بد لها أن تولي جانب الرقابة الشرعية اهتماماً بالغاً وتسعى لتقنيته وتطويره ليواكب هذا النمو السريع الذي تشهده، ولضمان التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة يجب أن تكون هناك جهة رقابية شرعية، تتابع أعمال هذه المصارف، للتأكد من مشروعيتها، ولتقويم الخطأ فيها، وتقديم البديل الشرعي عنها.

يقول الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي - حفظه الله - :

لا يخفى أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، لتعرف منها ما يحل لها وما يحرم عليها من المعاملات، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، وحتى يطمئن المسلمون المتعاملون معها أنها تطبق المبدأ الذي قامت على أساسه على وجه مرض شريعاً.

ذلك أن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية : أنها تقدم البديل الشرعي

للبنوك الربوية التقليدية، التي أقامها الاستعمار في البلاد الإسلامية أيام حكمه لها وتسلمته عليها، بوصفها جزءاً من النظام الرأسمالي الوضعي الغربي الذي حل محل الشريعة الإسلامية في أوطان المسلمين.

وتكون وظيفة هذه الهيئة الشرعية الفتوى والفصل في أعمال المصرف الإسلامي، ولا سيما في صياغة العقود الجديدة صياغة شرعية محكمة وتنقية العقود القائمة من الشوائب المخالفة للأحكام الشرعية، ووضع الضوابط اللازمة لسير العمل المصرفي وفق توجيهات الشريعة وأحكامها. وهنا نجد أن ثقافة (الإمام الشرعي) لا تكفي لحل المشكلات التي تطرأ باستمرار على المصرف، والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الوقائع المتجددة. وبخاصة أن هناك معاملات جديدة شائكة ومعقدة تختلف فيها المتخصصون من أهل الفقه، فكيف بغيرهم ؟ لهذا كان لابد من الرجوع إلى أهل الذكر والخبرة. كما قال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾، وقال سبحانه : ﴿ وَوَرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَبْطِنُ مِنْهُمْ ﴾⁽²⁾. (3)

المبحث الأول: تعريف الرقابة الشرعية :

عرفها الدكتور عبد الستار أبو غدة : " هي متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال وكذلك في المستقبل بغرض التطوير إلى الأفضل " . (4)

فلا بد من وجود جهاز للرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية يقوم بتنفيذ هذه المهام يتكون من الهيئة الشرعية ممثلة بمجموعة من الفقهاء المتخصصين ولقد عرّف معيار الضبط للمؤسسات المالية والإسلامية رقم (1) بشأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها بأن الهيئة هي : جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن

(1) سورة النحل 43

(2) سورة النساء 83

(3) الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية د. محمد عبدالغفار الشريف ص 5 .

(4) الرقابة الشرعية : الواقع والمثال ، فيصل عبدالعزيز فرج ص 10 ..

يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية وله إلمام بفقهاء المعاملات . ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراجعتها والإشراف عليها للتأكد من التزاماتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة .

وحتى يكتمل مفهوم جهاز الرقابة الشرعية لا بد من وجود أقسام مساعدة للهيئة الشرعية وهما : التدقيق الشرعي الداخلي ، والتدقيق الشرعي الخارجي .

المبحث الثاني : أقسام التدقيق الشرعي :

التدقيق الداخلي والخارجي :

1. التدقيق الشرعي الداخلي : وهو التدقيق الذي تقوم به إدارة الرقابة الشرعية ، ويهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة في القيام بمسئوليتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .

2. التدقيق الشرعي الخارجي : وهو التدقيق الشرعي الذي يقوم به المدقق الخارجي ويهدف إلى مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تكوين رأي بشأن التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية .⁽¹⁾

والحقيقة أن واقع التدقيق لم تتضح معالمه فهل الهيئة الشرعية تعتبر مدققا خارجيا أم داخليا أو الاثنان معا فهذا يحتاج إلى وضع أسس وضوابط يتم من خلالها معرفة وضع الهيئة الشرعية .

⁽¹⁾ الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ، د. رياض منصور الخليلي معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت ص 20.

المبحث الثالث :نشأة الرقابة الشرعية ومراحل تطورها :

المرحلة الأولى :

بدأ جهاز الرقابة الشرعية في الكويت عن طريق تعيين الهيئات الشرعية ومن ثم تعيين مدققين شرعيين يكونون حلقة وصل بين المؤسسة والهيئة للنظر فيما يطرأ على المؤسسة من مستجدات تحتاج إلى رأي شرعي وتكون مهمة الهيئة الشرعية هي الإفتاء والرقابة (الرقابة السابقة) ومهمة المدققين الشرعيين هي متابعة التنفيذ (الرقابة اللاحقة) وكانت المؤسسات الإسلامية محدودة آن ذاك بل هي مقتصرة على مؤسسة واحدة وهي بيت التمويل الكويتي، واستمر هذا الحال لعدة سنوات.

المرحلة الثانية :

مع تزايد عدد الشركات الإسلامية تبعاً لذلك تزايد عدد المدققين الشرعيين لذا اقتضى الأمر إنشاء إدارات لتنظيم العمل فقامت بعض الشركات الإسلامية بإنشاء إدارات شرعية بأشكال متعددة على حسب ما تقتضيه مصلحة العمل فمن الإدارات من اتخذت شكل قسمين هما قسم التدقيق وقسم البحوث والتدريب ومنها من قسمت مدققيها على إدارات المؤسسة فكل مدقق مسئول عن إدارة معينة ، ومن هذه الإدارات من حققت تقدماً ملحوظاً في المجال المهني الإداري والتوصيف الوظيفي ومراحل الترقى في الإدارة واللوائح والنظم المرتبة لذلك وضوابط وإجراءات العقود ، ومن الإدارات من وضعت لها خطة إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف مفصلة الوسائل قابلة لقياس النتائج وفق جدول زمني محدد توزع فيه جميع المهام الموكلة إلى كل مدقق شاملة لجميع ما يساعد على تحقيق الهدف المستقبلي مراعية في ذلك الواقعية والموضوعية .

المرحلة الثالثة :

تم إنشاء شركات ومكاتب للاستشارة والتدقيق الشرعي وكثير من المؤسسات الإسلامية لجأت إلى هذه الشركات نظرا لقلّة تكاليفها مقارنة بتكاليف تعيين هيئة ومدقق شرعي .

وفيما يلي بعض الملاحظات على هذه المسيرة :

أولا: المرحلة الأولى :

عندما تكون جهاز الرقابة الشرعية عن طريق تعيين الهيئات الشرعية وتعيين المدققين كان عدد المدققين بالنسبة إلى حجم العمل قليلا جدا واقتصر دور الهيئة على الإفتاء مع الرقابة السابقة على العقود دون الرقابة اللاحقة من قبل الهيئة الشرعية .

ثانيا : المرحلة الثانية

عندما تكونت الإدارات أصبح كل مدقق مسئولا عن عمل معين فلا بد بعد كل فترة أن تحدث عملية تدوير للمدققين لتصبح لديهم خبرة في جميع مجالات المهنة ، وفي هذه المرحلة لم تكتمل ملامح الإدارة الصحيحة من الهيكل التنظيمي السلم الوظيفي والتوصيف الوظيفي والاختصاصات والصلاحيات والضوابط والإجراءات .

ثالثا : المرحلة الثالثة

مرحلة شركات الاستشارات والتدقيق الشرعي أصبحت مهمة هذه الشركات غير فاعلة بالشكل الصحيح لأنها أنشأت على أساس التدقيق الخارجي فلا بد من وجود مدقق شرعي داخلي في كل مؤسسة لنشر الوعي الشرعي بين الموظفين وللتعايش معهم والنظر في المعاملات اليومية للشركة ، أيضا بعض هذه الشركات اتخذت الجانب التجاري الإعلامي في عقد المؤتمرات ولم تركز على الجانب الشرعي المهني الذي أنشأت من أجله .

المبحث الرابع : التطور في أدوات الرقابة الشرعية :

صاحب تطور نشأة الرقابة الشرعية التطور في أدوات وأساليب الرقابة الشرعية على النحو التالي :

1. ابتداء كان التدقيق بالإطلاع على المستندات ومدى مطابقتها لقرارات الهيئة .
2. تم استحداث استمارات للتدقيق توضح الأمور التي ينبغي التدقيق عليها .
3. تطور اختيار عينات التدقيق وفق منهجية مشابهة للتدقيق المحاسبي .
4. الإطلاع على محاضر مجلس الإدارة والتقارير الدورية التي ترفع إليه من قبل كل إدارة .
5. استحداث نظام الأرشفة الآلي لمحاضر الهيئة وجميع العقود مما يسهل عملية الرجوع إليها .
6. وضع المنتجات في النظام الآلي كالمربحة واشتراط الضوابط الشرعية في عملية سير المعاملة بمعنى لا يُطبع أي مستند قبل الآخر مثلا استمارة الموافقة ثم الوعد والرغبة ثم طلب الشراء ثم العقد وهكذا مما يسهل عملية التدقيق .
7. كان التدقيق مرة واحدة في السنة والآن أصبح في بعض المؤسسات أربع مرات في السنة .
8. أصبح التدقيق على بعض المنتجات كالمربحة عن طريق الحاسب الآلي بمعنى أن المدقق الشرعي يُعطى كشافاً في جميع المعاملات المبرمة في الفترة المدقق عليها ، ومن ثم يُعطى الصلاحية في الدخول إلى نظام الأرشفة للتدقيق على هذه المعاملات وهذا يساعد على اختصار الوقت في التدقيق .

المبحث الخامس :وظائف جهاز الرقابة الشرعية :

مهام الهيئة :

- (1) النظر في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي واللوائح المتبعة في عمل الشركة والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- (2) إبداء الرأي الشرعي في معاملات الشركة والاستفسارات التي تحال إلى الهيئة من قبل مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدقق الشرعي.
- (3) مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات الشركة مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي تزمع الشركة إبرامها - مما ليس له نماذج موضوعة من قبل- وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- (4) متابعة عمليات الشركة، ومراجعة أنشطتها من الناحية الشرعية، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات معتمدة من قبل الهيئة.
- (5) تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة.
- (6) تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- (7) التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه البر.
- (8) التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقاً للأحكام الشرعية.

- (9) التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وإعلام المساهمين بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية.
- (10) تقديم تقرير سنوي يعرض في اجتماع الجمعية العمومية للشركة تبنى فيه الهيئة رأياً في المعاملات التي أجرتها الشركة ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها.
- (11) تمثيل الشركة في المجالات الشرعية من المؤتمرات والندوات والمشاركة في اللقاءات المصرفية الإسلامية، لتقديم التصور الشرعي عند حاجة المعنيين الاقتصاديين في الموضوعات المطروحة.
- (12) الإشراف على تجميع الفتاوى، وإقرار ما يتم نشره منها باعتبارها مرجعاً شرعياً ومستنداً رسمياً، يتعين على الشركة التقيد بها وعدم مخالفة شيء منها إلا ما يتم الرجوع عنه من قبل الهيئة.
- (13) النظر في تعيين المدققين الشرعيين المرشحين من قبل المدير العام.
- القيام بدور المحكم بين الشركة وعمالها عند الحاجة . (1)

مهام إدارة التدقيق الشرعي باعتبارها مدققاً داخلياً :

- (1) متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات.
- (2) ترتيب اللقاءات بين الإدارة والهيئة، وعقد الاجتماعات الخاصة بالهيئة.
- (3) التثبت من شرعية التطبيق، وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية وتدقيق المستندات من وجهة نظر شرعية، من خلال مواعيد دورية، يتم تحديدها من قبل الهيئة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للشركة، وذلك للإطلاع على حالات عشوائية للمعاملات المختلفة لأعمال الشركة.
- (4) مناقشة الملاحظات والنتائج الأولية التي توصل إليها مع الأطراف الإدارية المعنية قبل إصدار تقاريره النهائية.
- (5) تقديم تقارير دورية للهيئة الشرعية والمدير العام عما يقوم به، وعن أعمال الشركة، من حيث التدقيق الشرعي ونحوه.

(1) لائحة إحدى الشركات الإسلامية ، مع التصرف بلفظ المدقق بدلاً عن المراقب.

- (6) تنفيذ الدورات الفقهية والاقتصادية والعملية تحت إشراف وتوجيه العضو التنفيذي وبالتنسيق مع الإدارة العامة والموارد البشرية، والمساهمة في نشر الوعي بالمبادئ الشرعية والأخلاق الإسلامية.
- (7) التنسيق الكامل مع العضو التنفيذي في كل ما يخص الجانب الشرعي والفتاوى والتنفيذ.
- (8) المشاركة في دراسة مشروعات العقود المتعلقة بأعمال وأنشطة الشركة وعرضها على الهيئة قبل التوقيع عليها، للتأكد من عدم تعارضها مع الأحكام الشرعية.
- (9) المشاركة في إعداد الدراسات التفصيلية حول القضايا والأنشطة ذات الأهمية، والتي تتطلب عناية خاصة من النواحي الشرعية، ومراجعة ذلك في كتب الفقه.
- (10) العمل على تجميع الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة، ثم عرضها على الهيئة لتقرر ما يتم نشره منها باعتبارها مرجعاً شرعياً ومستنداً رسمياً، يتعين على الشركة التقيد بها وعدم مخالفة شيء منها، إلا ما يتم الرجوع عنه من قبل الهيئة.

المبحث السادس :هل جهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية جهاز فاعل قائم بدوره محقق لأهدافه ؟ نظرة واقعية الإنجازات والعثرات

جهاز الرقابة الشرعية عبارة عن عمل ، وكل عمل لا بد أن يعترضه بعض النقص، فجهاز الرقابة الشرعية لاشك أنه فاعل في جوانب كثيرة ولكنه يختلف باختلاف التطبيق واختلاف الأفراد الذين يطبقونه واختلاف وجهات نظرهم وحتى ننصف هذا الأمر لابد أن نذكر الإنجازات والصعوبات ومن ثم نذكر الطموحات .

أولا : على مستوى الهيئات :

الإنجازات :

1. وجود علماء وفقهاء متخصصين في هذا المجال (الجيل المؤسس).

2. وجود جيل ثاني من العلماء والفقهاء الذين عاصروا الجيل الأول وأفادوا كثيرا من علمهم وخبرتهم.
3. وجود جيل ثالث من والمدققين الشرعيين استفادوا من الجيل الأول والجيل الثاني فجمعوا بين الجيلين وهذا جمع نادر .
4. وجود بعض أعضاء الهيئات بشكل دائم في بعض المؤسسات والمصارف الإسلامية، مما ساعدهم على تصور الجانب الفني التطبيقي للمعاملة بشكل دقيق لكي يبنى عليه الحكم الشرعي بشكل دقيق بعد ذلك .
5. وجود بعض أعضاء الهيئات الشرعية كأعضاء في مؤسسات خارج دولة الكويت وآخرين كأعضاء في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهذا شيء إيجابي يساعد على تبادل الخبرات العملية مع علماء الدول الأخرى.
6. وجود أعضاء تنفيذيين في بعض الهيئات ولجان تنفيذية يكونون عوناً للهيئة الشرعية في النظر في العاجل من الأمور وهذا يعالج عدم تفرغ أعضاء الهيئة وكثرة انشغالاتهم .
7. بعض أعضاء الهيئة ترسل إليه العقود عن طريق البريد الإلكتروني ومباشرة يوافينا بالرد وهذا لا يُغني عن اجتماعات الهيئة الشرعية ولكنه يساعد على اختصار وقت الاجتماع .

العثرات (الصعوبات) :

1. ندرة المتخصصين من العلماء في هذا المجال مقارنة بحجم العمل واتساعه .
2. وجود هؤلاء العلماء المتخصصين في أكثر الهيئات وهم غير متفرغين مما يصعب عملية التنسيق لعقد اجتماع الهيئة الشرعية .
3. ضغط العمل لايساعد بعض أعضاء الهيئة على قراءة العقود قبل حضور الاجتماع مما يؤخر بعض البنود أو يتم إحالة العقد إلى أحد الأعضاء للنظر فيه .
4. صعوبة التواصل مع بعض الأعضاء لكثرة التزاماته الداخلية والخارجية.

5. اختلاف الفتاوى في نفس الواقعة من عدة هيئات (اختلاف قوائم الشركات الإسلامية

(

(تجديد عقد التورق).

6. عدم التركيز على العلوم المساعدة كعلم المحاسبة واللغة الإنجليزية وذلك لمعرفة

قراءة وفهم بنود ميزانية الشركة وهذا يساعد كثيرا في معرفة مقدار الزكاة .

ثانيا :على مستوى إدارة التدقيق الشرعي :

الإنجازات :

1. تكامل مفهوم الإدارة عند بعض المؤسسات عن طريق :

أ. وضوح الهيكل التنظيمي .

ب. وضوح المسميات والتوصيف الوظيفي لها .

ت. وضع أهداف في أول السنة ومتابعة تنفيذها .

ث. وضع ضوابط وإجراءات لعقود المؤسسة .

ج. وضع آلية واستمارات للتدقيق الشرعي تخدم جميع العقود .

2.الاهتمام بتدريب موظفي المؤسسة على أساسيات المعاملات المالية المعاصرة .

3. بعض المؤسسات أيضا لم تقتصر على تدريب موظفيها فقط ولكنها تجاوزت ذلك إلى

جامعة الكويت وبعض الجامعات الخاصة كجامعة الخليج والجامعة الأمريكية وهذا مدخل من

مداخل الدعوة الذي تهدف إليه هذه المؤسسات .

العثرات (الصعوبات) :

1. التفريق بين المدققين الشرعيين ومن يماثلهم في المهنة في الرواتب والمسميات كالمدققين الماليين .
2. عدم التطوير المستمر للمدققين عن طريق الدورات والمؤتمرات .
3. عدم حضور المدقق في لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار واجتماعات مجلس الإدارة .
4. عدم التركيز على تدريب الموظفين- في بعض المؤسسات - على أساسيات المعاملات الإسلامية .
5. بعض الموظفين يأتون من مؤسسات تقليدية بمناصب عالية فلا بد من عقد دورات خاصة لهم .
6. عدم وجود دليل للضوابط والإجراءات .
7. عدم تدريب المدققين الشرعيين على أسس احتساب الزكاة .
8. عدم إعادة النظر في العقود بعد فترة من العمل بها .

الطموحات والتوصيات:

1. لابد لإدارات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية أن تولي الجانب الإداري من الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والضوابط والإجراءات أهمية كبيرة لأنها من أساسيات صناعة الرقابة الشرعية لكي تصبح مهنة في المستقبل .
2. اعتماد المعايير الشرعية من قبل بنك الكويت المركزي، وإلزام الشركات الإسلامية بها .
3. أن تُنشأ هيئة رقابة شرعية مركزية تقوم بالتنسيق مع جميع الهيئات الشرعية وإذا أمكن الاتفاق على بعض الفتاوى المختلف فيها لتصبح المرجعية واحدة .
4. أن تولي المؤسسات الإسلامية جانب التدريب والنتقيف الشرعي للموظفين عامة وللمدققين الشرعيين خاصة أهمية كبيرة لتواكب المستجدات في هذا المجال (التأهيل المستمر) .
5. نشر ثقافة المعاملات المالية بين الناس عن طريق حملة إعلامية .

6. تفعيل جمعية المدققين الشرعيين ونقلها من طور التنظير إلى واقع التطبيق .
7. أن تهتم المؤسسات الإسلامية بالمدققين الشرعيين بتدريبهم بعض العلوم كعلم المحاسبة واللغة الإنجليزية .
8. أن تقوم بعض الجهات المعتمدة في دولة الكويت بإعطاء شهادات معتمدة للمدققين الشرعيين بمستويات معينة وفق شهادات و مناهج وعدد سنوات خبرة معينة .
9. أن تعيد هيئات الفتوى والرقابة الشرعية النظر في الفتاوى والعقود بعد فترة من الزمن في العمل بهذه الفتاوى والعقود لتصحيح الأخطاء وإزالة التعارض بين الفتاوى .
10. أن يلزم بنك الكويت المركزي الشركات الإسلامية بتعيين مدقق شرعي داخلي كما ألزمها بتعيين هيئة شرعية .
11. أن يكون هناك تساوي بين مهنة التدقيق المالي والتدقيق الشرعي في الراتب والترقي في الوظيفة .

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات
وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم